من عارض لكل مفرد بل من عارض لمجرد تلك التثنية والجمع واذا كان كذلك لا تلزم المزية
حينئذ الثاني انه لو كان بسبب اعرابهما بالحروف مجرد الفرعية لوجب ان
يكون كل جمع معربا بالحروف وليس كذلك فتامل واجيب عن الاول بانه يلزم
عليه المزية بالنسبة لمجرد التثنية والجمع وذلك كاف وعن الثاني بان
ما ذكر حكمة فلا يلزم اطرادها **قوله** ولانها كالرفع اخرها الخ اي وجه ثان
لما فيه وهو نسبه لما كان الحركة بلايمها فوله فجعل اعرابهما بالحروف لان حروف
لما لا يغني زيد الخ **قوله** اخف منها اي من الحروف اي الاعراب بها مع الحركة
الظاهرة من اداء الحركة الظاهرة وان اعرب بها بالحروف فقط اخف من اعرابه
بهما بالحركات الظاهرة معا ويدل له ما في بعض النسخ لان الحروف بغير
حركة اخف منها مع الحركة كذا قال بعضهم وفيه ان المسؤول عنه انما
هو الاعراب بالحروف فقط دون الحركات لا دون الحركات والحروف معا فلعل المراد
اخف منها اي من وجودها مع الاعراب بالحركة لان الاعراب بالحركات الظاهرة
مع وجود تلك الاحرف فيه ثقل تام **قوله** فلا حروف الاعراب اي في الاسماء
لا مطلقا والا فالنون في الافعال الخمسة من حروف الاعراب فلا يتم الحصر
قوله ثلاثة هي الواو والالف والياء **قوله** والاعراب ستة اي رفع ونصب وجر
في المثنى ومثلها في الجمع **قوله** في نحو رايت زيدا اي من كل مثنى او مجموع
اضيف سواء كان مع الالف او الواو او الياء **قوله** لكونها مدلولا بها على
التثنية الخ اي ولكثرة دورانها في الكلام فهي اولى بالتخفيف وانما كانت
اكثر لشمولها لاولي العلم وغيرهم وللمذكر والمؤنث **قوله** لان كلا منهما
فضلة اي اعراب فضلة او المراد لان كلا من محلهما اذ الفضلة هي المجرور والمنصوب
لا الجر والنصب **قوله** ومن جهة المخرج حيثية تعليل وهو من عطف علة
اي ولان بينهما تناسبا في المخرج **قوله** لان الفتح الخ غير ظاهر لان الحركة تابعة
للحرف في المخرج فان كان الحرف حلقيا كالهمزة فحركته حلقية كذلك وهو

على ذلك

على ذلك فتامل **قوله** بحركات مقدرة على الاحرف ورده الناظم بلزوم ظهور النصب
في الياء لخفته وبلزوم تثنية المنصوب بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها واجاب
ابو حيان عن الاول بانهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم واحدا فقدروا الفتحة
كما قدروا الكسرة تخفيفا للحمل وعن الثاني بان المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى
وغيره ولذلك لا حظه من يلزم المثنى الالف وذهب الاخفش الى انهما معربان بحركات
مقدرة على ما قبل الاحرف ورده الناظم بان تلك الاحرف تكملة للاسم لانها زيدت
لمعنى كالف التانيث فلا يكون ما قبلها محلا للاعراب وبان الاعراب لو كان مقدرا فيما
قبلها لم يحتج الى تغييره وذهب الزجاج الى انهما مبنيان لتضمنهما واو العطف
كخمسة عشر ويبطله اعراب نحو مسلمان ورجال اتفاقا مع وجود ما ذكر فيهما
قوله والفتح يحتمل ان تكون الفاء زائدة لتزيين اللفظ وان تكون في جواب شرط
مقدر اي واما نون مجموع وما به التحق فافتح كما قيل به في قوله تعالى وربك فكبر
والرجز فاهجر واولى زيدا لجزء الا يعمل ما بعدها فيما قبلها قال المصنف ونون يحتمل
رفعه على انه مبتدا ولا يضر فصل الخبر بالفاء لانها زائدة ولا كون الخبر طلبيا
ولا عدم ذكر الرابط لانه يجوز حذفه وليس مختصا بالحصر ونصبه خلافا للظاهر كلا م
اي البغا او مفعول لافتح بعده واقترانه بالفاء لا يمنع من عمل ما بعدها فيما قبله
لانها زائدة اي الاسم **قوله** من ثقل الجمع اي لاجل ثقله فمن تعليلية **قوله** وجر وبينه
وبين نون المثنى اي مبالغة في الفرق والا فالفرق حاصل بحركة ما قبل الياء ولا يظهر تخلف
ذلك في نحو المصطفين لحصول الفرق فيه بحذف الالف في الجمع وقلبها ياء في المثنى
قوله وقل من بكسره نطق اي مع الياء اذ لم يحفظ ذلك بعد الواو ويبعد ان
ان يجوز لاجل الالف في الثقل **قوله** لغة جزم بذلك في شرح الكافية وحكاه في شرح
التسهيل وقال ابن الناظم انه ضرورة ونحوه نبه الموضح **قوله** عرفنا جعفر الخ جعفر
وبنو ابيه اولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو
القصير واراد بهم الادعياء الذين ليس اصلهم واحدا وقيل هم الفرق ومنزلة زعانف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1